خـــــوارم المروءة وأثرها في قَبول الحديث ورده

خليل محمد محمد سلطان ـ قسم الدراسات الإسلامية ـ كلية التربية
جـــامعة الزيتونـــــــــــة

The Loss of Manliness and its Impact on the Acceptance and Rejection of Hadith

Khalil Mohammed Mohammed Sultan
Department of Islamic Studies, Faculty of Education, Al-Zaytouna University

Abstract

The breaches of honour are actions or traits that diminish a person's honour, and honour means embodying good morals and upright behaviour that aligns with social and religious norms. In the science of hadith, breaches of honour are considered factors that may affect the acceptance or rejection of a narrator's narration, especially if these breaches indicate a weakness in their morals or faith. The impact of breaches of honour on the acceptance and rejection of hadith: Their effect on the integrity of the narrator: Integrity is one of the essential conditions for accepting a narrator's narration, meaning embodying piety and uprightness. If a narrator is known for breaches of honour, such as lying, debauchery, or neglecting acts of worship, this weakens their integrity, and thus their narration is rejected or weakened. The effect on the narrator's accuracy: Accuracy means the narrator's ability to memorise and convey hadith precisely. If breaches of honour affect the narrator's focus or interest in knowledge, such as excessive amusement or negligence, this may impact their accuracy, leading to a weakening of their narration.

الملخص:

خـــــوارم المروءة هي الأفعال أو الصفات التي تُنقِص من مــروءة الشخص، والمروءة تعني : التحلي بالأخلاق الحميدة والسلوك القويم الذي يتوافق مع العرف الاجتماعي والديني. في علم الحديث، يُعتبر خوارم المروءة من العوامل التي قد تؤثر على قبول رواية الراوي أو رفضها، خاصة إذا كانت هذه الخوارم تدل على ضعف في أخلاقه أو دينه.

المقدمة:

أحمد الله وأشكره على نعمه التي لا تُحصى، وأسأله التوفيق والسداد، مصلّيًا على خاتم أنبيائه محمد - صلى الله عليه وسلم- ، وعلى آله وصحبه أجمعين.

إنّ الله عز وجل قد هيّأ لهذه الأمة من العلماء الأجلاء من تولّوا مهمة حفظ سنة نبيه الكريم صلى الله عليه وسلم، فبذلوا الجهود الجبارة في تمحيص الرواة، ودراسة سيرهم وأحوالهم، وفحص مدى صدقهم وضبطهم. وقد أسسوا لهذا الغرض علمًا رفيعًا عُرف بعلم الجرح والتعديل، الذي اعتمد على منهجية دقيقة لضمان نقاء السنة النبوية من أي دخيل.

ومن أبرز الجوانب التي تناولها هذا العلم مسألة "جرح الرواة بمخالفة مقتضى المروءة"، فقد اعتبر العلماء المروءة شرطًا من شروط العدالة التي لا بد من توفرها في الراوي، حيث يؤدي اختلالها إلى القدح فيه ورفض روايته. ومع ذلك، عندما نتأمل مفهوم المروءة وأبعادها المختلفة، نجد أنفسنا أمام تساؤلات ملحة: ما هو الحد الأدنى الذي يُشترط في المروءة؟ وكيف تعامل أئمة الجرح والتعديل، سواء المتقدمون منهم أم المتأخرون، مع هذه المسألة؟

انطلاقًا من هذا الإشكال، رأيت من الأهمية أن أتناول هذه القضية في بحثٍ يهدف إلى توضيح مفهوم المروءة، واستجلاء موقعها في كتب علوم الحديث، مع تحليل مدى تأثيرها على تقييم الرواة.

تمهيد ـ أثر خوارم المروءة في قبول الحديث ورده:

أ ـ تأثيرها على عدالة الـــراوي: العدالة هي أحد الشروط الأساسية لقبول رواية الراوي، وتعني التحلي بالتقوى والاستقامة. إذا كان الراوي يُعرف بخوارم المروءة، مثل الكذب أو الفجور أو الإهمال في العبادات، فإن ذلك يُضعف من عدالته، وبالتالي تُرد روايته أو تُضعف.

ب ـ التأثير على ضبط الراوي: الضبط يعني قدرة الراوي على حفظ الحديث ونقله بدقة. إذا كانت خوارم المروءة تؤثر على تركيز الراوي أو اهتمامه بالعلم، مثل الإفراط في اللهو أو الإهمال، فإن ذلك قد يؤثر على ضبطه، مما يؤدي إلى تضعيف روايته.

ج ـ التأثير على ثقة العلماء بالراوي: العلماء ينظرون إلى سلوك الراوي كجزء من تقييمهم له. إذا كان الراوي معروفًا بسلوكيات تتنافى مع المروءة، فإن ذلك يقلل من ثقتهم فيه، حتى لو كان ضابطًا للحديث.

المبحث الأول ـ الحديث المقبول والمردود وشروط العدالة:

المطلب الأول ـ الحديث المقبول:

قبل أن يُحتجّ بأي حديث ويُعمل به، لا بد من إخضاعه للتحليل للتأكد مما إذا كان مقبولًا ويُحتج به، أو مردودًا فلا يُعمل به. الحديث المقبول يُطلق على الصحيح، وهو يحتل مراتب متباينة في درجة الصحة. أما الحديث المردود، فهو الضعيف، وتتفاوت مراتبه تبعًا لمدى ضعف الرواية وشدّتها.

تعريف الحديث المقبول: الحديث المقبول هو الحديث الذي يُحتج به ويُعتمد عليه في الاستدلال والأحكام. ويُقسم العلماء الحديث المقبول إلى قسمين رئيسيين :الصحيح والحسن، بناءً على درجة ضبط الرواة.

الحديث الصحيح :هو الحديث الذي يرويه راوٍ عادل، تام الضبط، عن مثله، بسند متصل، خالٍ من الشذوذ والعِلة القادحة.

الحديث الحسن :هو ما رواه راوٍ عادل، لكنه خفيف الضبط مقارنة برواة الحديث الصحيح، عن مثله أو أضبط منه، بسند متصل، دون شذوذ أو علة.

عند النظر إلى التعريفين نجد أن الحديث الصحيح والحسن يشتركان في الأساسيات ذاتها، لكن الفارق بينهما يكمن في درجة ضبط الرواة؛ ففي الحديث الصحيح يكون ضبط الرواة تامًّا، بينما في الحديث الحسن يكون ضبط أحد الرواة خفيفًا، مما يُنزل الحديث من مرتبة الصحيح إلى مرتبة الحسن.

المطلب الثاني ـ الحديث المردود

وهو ما فقد شرطًا فأكثر من شروط الحديث الحسن(1) . وهو الحديث الذي فقد شرطًا أو أكثر من شروط الحديث المقبول. وكما ذكرنا، فإن الحديث المقبول يعتمد على توفر خمسة شروط أساسية، وهي:

1- عدالـــــة الرواة: يقصد بها أن يكون الراوي متصفًا بخصال تضمن الثقة في نقله، مثل أن يكون من أهل الإسلام، يتمتع بسلامة العقل، قد بلغ سن التكليف، ويحرص على الاستقامة في سلوكه وأخلاقه.

2- الضبط :يعني أن يمتلك الراوي القدرة على نقل الحديث بدقة، سواء كان ذلك من خلال حفظه في ذاكرته أو كتابته بطريقة دقيقة وخالية من الأخطاء.

3- اتصال السند :يشترط في سلسلة الرواة أن تكون متصلة بلا أي انقطاع، بحيث يروي كل واحد عمن سبقه مباشرة دون وساطة مجهولة إلى أن يصل السند إلى سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

4- انتفاء الشذوذ :أن تكون الرواية متوافقة مع غيرها من روايات الثقات، وألا تنفرد بمخالفة روايات أكثر موثوقية.

5- انتفاء العلة :يجب أن يكون الحديث خاليًا من أي خلل أو سبب غير ظاهر يؤثر على دقته أو موثوقيته.

إذا لم يتحقق أي من هذه الشروط الأساسية، فإن الحديث يُعتبر ضعيفًا ولا يُعتد به في إثبات الأحكام الفقهية أو القضايا العقدية. ومع ذلك، قد يظهر بين العلماء اختلاف في تفسير بعض الجزئيات المرتبطة بهذه الشروط، خاصة فيما يتعلق بمفهومي العدالة والمروءة، حيث تتباين وجهات النظر حول حدودهما ومدى تأثيرهما على قبول الرواية، وخاصة ما يتعلق بمسائل العدالة والمروءة.

هذه الدراسة تتناول الشرط الأول من الشروط المذكورة، وتحديدًا أحد لوازمه، وهي المروءة، التي تعد من متطلبات عدالة الراوي، والتي بناءً عليها يتم قبول روايته.

المطلب الثالث ـ مَعنى العَدَالةِ في اللُّغةِ والاصطِلاحِ:

أوَّلًا: مَعنى العَدالةِ في اللُّغةِ : العدالة مشتقة من الجذر "عَدَلَ"، الذي يحمل معاني الاستقامة والإنصاف والميل إلى الحق. ويقال: عدل الشخص إذا سار على طريق مستقيم والتزم بالحق دون انحراف. وتشير العدالة- أيضًا - إلى تحقيق التوازن والمساواة، وهي نقيض الظلم والجور. كما تُستخدم كلمة "عدل" للتعبير عن تسوية الأمور وضبطها بشكل متوازن ومنصف، بحيث لا يكون فيها ميل أو انحياز.

ومعنى العدالةُ عند بن فارس: صِفةٌ تُوجِبُ مُراعاتُها الاحترازَ عمَّا يُخِلُّ بالمروءةِ عادةً، والعَدْلُ مِنَ النَّاسِ: المَرْضِيُّ المُستوي الطَّريقةِ، وأصلُ (عدل): يدُلُّ على استواءٍ[2]

ثانيًا ـ مَعنى العَدالةِ في الِاصطِلاحِ: تَنَوَّعَت عِباراتُ العُلَماءِ مِنَ المُحَدِّثِينَ في تَعريفِ العَدالةِ.

فقد عرفها ابنُ حَجَرٍ بقوله: (المُرادُ بالعَدْلِ من لهُ مَلَكةٌ تَحمِلُهُ عَلى مُلازَمةِ التَّقوى والمَروءةِ، والمُرادُ بالتَّقوى: اجتِنابُ الأعمالِ السَّيِّئةِ من شِركٍ أو فِسقٍ أو بِدعةٍ)[3].

وقال السُّيوطيُّ في تَعريفِها: (حَدَّها الأصحابُ: بأنَّها مَلَكةٌ، أي: هَيئةٌ راسِخةٌ في النَّفسِ تَمنَعُ مِنِ اقتِرافِ كَبيرةٍ أو صَغيرةٍ دالَّةٍ عَلى الخِسَّةِ أو مُباحٍ يُخِلُّ **بالمُروءةِ**، وهَذِه أحسَنُ عِبارةٍ في حَدِّها)[4] ، وقال الصنعاني: (العَدْلُ هو من غَلَبَ خَيرُهُ شَرَّهُ، ولَم يُجَرَّبْ عليه اعتيادُ كذِبٍ)[5].

كما نلاحظ فإن هذه التعريفات قد تطرقت إلى ذكر شروط العدالة، والتي تشمل: الإسلام، والبلوغ، والعقل، والسلامة من أسباب الفسق، بالإضافة إلى خوارم المروءة.

معنى المُروءةِ لغةً واصطلاحًا

المُروءةُ لُغةً: المروءة ترتبط بالجذر "مرأ"، الذي يعود إلى كلمة "امرؤ"، وهي تعني الإنسان في أبهى صفاته. وتشير المروءة إلى كمال الصفات الإنسانية التي تجسد النبل والشهامة، مثل الكرم، وحسن الخلق، والحرص على التصرف بما يليق بمكانة الإنسان.

في جوهرها، تعبر المروءة عن التمسك بالقيم الرفيعة والسلوك المستقيم، الذي يعكس كمال الرجولة وكرامة النفس، ويُظهر تميز الإنسان بأخلاقه وأفعاله.

والمُروءةُ عند الفراهيدي هي كَمالُ الرُّجولِيَّةِ، مصدَرٌ مِن: مَرُؤَ يَمرُؤُ مُروءةً، فهو مَريءٌ، أي: بَيِّنُ المُروءةِ، وتمرَّأَ فُلانٌ: تكَلَّف المُروءةَ. وقيل: صار ذا مُروءةٍ، وفلانٌ تمَرَّأ بالقوم: أي: سعى أن يوصَفَ بالمُروءةِ بإكرامِهم، أو بنقصهم وعيبِهم[6].

المُروءةُ اصطِلاحًا: قال ابنُ عَرَفةَ: (المُروءةُ هي المحافظةُ على فِعلِ ما تركَه من مباحٍ يوجِبُ الذَّمَّ عُرفًا... وعلى تَركِ ما فعَلَه من مباحٍ يُوجِبُ ذَمَّه عُرفًا...)[7] ، وقال السُّيوطيُّ: (المُروءةُ: اسمٌ للأفعالِ والأخلاقِ التي تقبَلُها النُّفوسُ السَّليمةُ)[8] ، وقال الفيوميُّ: (المُروءةُ آدابٌ نفسانيَّةٌ تحمِلُ مُراعاتُها الإنسانَ على الوقوفِ عِندَ محاسِنِ الأخلاقِ، وجميلِ العاداتِ)[9]

حقيقة المروءة: قال الماوَرْديُّ: (وفي اشتقاقِ اسمِ المُروءةِ من كلامِ العَرَبِ ما يدُلُّ على فضيلتِها عندَهم، وعِظَمِ خَطَرِها في نفوسِهم)[10]

هناك وجهان للمروءة في أصلها اللغوي:

الأول: أنها ترتبط بجوهر الإنسانية، حيث تعبر عن الصفات والفضائل التي تليق بالإنسان وتظهر كماله الأخلاقي، وكأنها مستمدة من حقيقة كونه إنسانًا.

الثاني: أنها مأخوذة من كلمة "المريء"، التي تدل على الطعام الذي يليق بالإنسان ويصلح بدنه، ومن هذا المعنى أُخذت المروءة لتشير إلى الفضائل التي تهذب النفس وتُصلحها، تمامًا كما يصلح الطعام الجسد.

وقال ابن القيم (المُروءةُ: فُعولةٌ مِن لفظِ المَرءِ، كالفُتُوَّةِ من الفَتى، والإنسانيَّةِ من الإنسانِ؛ **ولهذا كان حقيقتُها: اتِّصافَ النَّفسِ بصِفاتِ الإنسانِ التي فارق بها الحيوانَ البهيمَ والشَّيطانَ الرَّجيمَ**)[11].حيث أن النفس تنطوي على ثلاثة دوافع متجاذبة:

1- دافع يدعوها إلى تبني صفات الشيطان، مثل التكبر، الحسد، حب التعالي، الظلم، الشر، الإفساد، والأذى، إلى جانب الغش والخداع.

2- دافع يدفعها نحو أخلاق الحيوان، وهو ما يتمثل في الانقياد وراء الشهوة ورغبات الجسد.

3- دافع يحثها على التحلي بصفات الملَك، كالبر، الإحسان، النصح، الطاعة، طلب العلم، والعمل الصالح.

وحقيقة المروءة تكمن في النفور من الدافعين الأول والثاني، والاستجابة للدافع الثالث الذي يدعو إلى الأخلاق الرفيعة. أما نقصان المروءة أو انعدامها، فيتجلى في الانسياق وراء الدافعين الأولين، والسير على خطاهما دون تمييز. فالإنسانية الحقة، والمروءة، والفتوة تتجسد جميعها في مخالفة هذين الدافعين، والإصغاء لصوت الدافع الثالث الذي يسمو بالنفس نحو مكارم الأخلاق.

فحاصل المروءة إمَّا أفعال أو تروك، وهذا ما بينه ابن حبان بعد أن سرد مجموعة من الأقوال في تعريف المروءة؛ قال: (والمُروءةُ عندي خَصلتانِ:

ـ اجتنابُ ما يَكرَهُ اللهُ والمُسلِمون من الفِعالِ.

ـ استِعمالُ ما يحِبُّ اللهُ والمُسلِمون من الخِصالِ)[12].

المبحث الثاني ـ أسباب خورام المروءة وأنواعها واشتراطها في راوي الحديث:

المطلب الأول: أسباب خوارِم المروءة

1- الخبَل في العقل (أي: الفساد فيه): الإنسان سُمّي "مرأً" أو "امرأً"، أي عاقلاً، ويمتلك المروءة لأنَّها صفة تميز العاقلين عن الحمقى. وبناءً على ذلك، فإن الخبل في

العقل يعد سببًا لفقدان المروءة، مما يجعلنا نفقد الثقة في أقواله، وبالتالي نرفض شهادته بناءً على هذا العيب.

ولا عجب في ذلك! فقد يرى بعض الحكماء أن المروءة تفوق العقل في بعض جوانبها، إذ يقولون: "العقل يدلك على ما هو أنفع، بينما المروءة توجهك نحو ما هو أرفع". لذا، من يفرط في مروءته يقبل بالقليل ولا يكرم نفسه عما يشينها.

هذا الرأي يتماشى مع شروط الفقهاء التي تشترط الفطنة وعدم الغفلة في الشهادات، حتى وإن كان الشهود من العدول، وكذلك رفض شهادة المجنون ابتداءً.

2- نقصان الدين: الفُسق يعتبر علامة على نقص في الدين، فالشخص الذي يقترف الكبائر لا بد أن يكون فاسقًا وغير مهتم بدينه. وكذلك، لا يقدم على خوارم المروءة إلا شخص ناقص الدين، مما يجعل هذا من الأسباب التي تخرمُ المُروءةَ.

3- قِلَّةُ الحياءِ: إنَّ من أسبابِ فِعلِ الخوارِمِ قِلَّةَ الحياءِ؛ لأنَّ فاعِلَها لا يستقبِحُ القبيحَ، ولا يبالي بكلامِ النَّاسِ، وقِلَّةُ حيائِه تعطيه الجسارةَ في فِعلِ خوارِمِ المُروءةِ [13]

المطلب الثاني: أنواع خوارم المروءة:

يمكن تصنيف خوارم المروءة إلى نوعين رئيسيين:

الأول: خوارم المروءة التي تتعلق بالشرع .

الثاني: خوارم المروءة التي تتعلق بالعُرف السائد.

أما النوع الأول، فإنه لا يتأثر بتغير الظروف أو الأزمان، حيث يستمد ثباته من الأحكام الشرعية التي لا تتغير.

أما النوع الثاني، المتعلق بمخالفة العرف السائد، فإن العلماء المحققين لا يعاملونها بنفس الطريقة التي يعاملون بها الخوارم الشرعية، وذلك لأنه من الممكن أن يتغير العرف حسب الزمان والمكان، إذ قد يُعتبر أمر ما خرقًا للمروءة في زمن معين أو في بلد معين، بينما لا يُعتبر كذلك في زمن أو بلد آخر. "لاختلافِ العُرفِ في هذين البلدَينِ، مِثلُ: كَشفِ الرَّأسِ؛ فقد يكونُ مُستقبَحًا في بلَدٍ للعُرفِ السَّائِدِ فيه، فيكونُ قادحًا في المُروءةِ والعدالةِ، وقد لا يكونُ مُستقبَحًا في بلَدٍ آخَرَ؛ فلا يكونُ قادحًا في العدالةِ)؛ ولهذا فإن المروءة في مثل هذا هي مراعاة العرف السائد[14]

وقال ابن عثيمين فيما يخص خوارم المروءة عرفا: (المُروءةُ ألَّا يفعَلَ أو يقولَ ما يخرِمُ المُروءةَ، ويُنزِلُ قيمتَه عِندَ النَّاسِ، وإن كان الفِعلُ في نفسِه ليس محرَّمًا، وقد ذكَرَ الفقهاءُ رحمهم اللهُ من الأمثلةِ: الرَّجُلَ المُتمَسخِرَ، يعني الذي يفعَلُ التَّمثيليَّاتِ سُخريةً وهُزءًا، فإنَّ هذا خارِمٌ للمُروءةِ، وذكَروا أيضًا الذي يأكُلُ في السُّوقِ فليس

عنده مُروءةٌ، ومعلومٌ أنَّ هذا المثالَ في الوقتِ الحاضِرِ لا ينطَبِقُ على ذلك؛ لأنَّ النَّاسَ الآن اعتادوا أن يأكُلوا في السُّوقِ، ولا أعني الولائِمَ، لكِنْ لو وُجِد مطعَمٌ في السُّوقِ فإنَّ الإنسانَ يأكُلُ فيه، وكنا نستنكِرُ أن يشرَبَ الشَّايَ في دُكَّانِه، ونرى هذا خارِمًا للمُروءةِ، والآن ليس بخارِمٍ للمُروءةِ، فالنَّاسُ يَشربون الشَّايَ والقهوةَ في الدَّكاكينِ... على كُلِّ حالٍ، الضَّابطُ في المُروءةِ: أن لا يفعَلَ ما ينتَقِدُه النَّاسُ فيه، لا مِن قولٍ ولا مِن فِعلٍ)[15]

المطلب الثالث ـ اشتراط المروءة في رواة الحديث

إذا رجعنا إلى كتب علوم الحديث فإنّنا نجد الحاكم النيسابوري وهو أوّل من صنّف في علوم الحديث كتابا جامعا شاملا لم يتعرض لذكر المروءة في بحث العدالة وقصر معناها على اجتناب البدع والمعاصي[16]

وأول من ذكرها من المحدثين في "حد العدالة" الخطيب البغدادي حيث نقل كلام للباقلاني واعتمده، ولكنه تعرض لها مرة أخرى في "باب ذكر بعض أخبار من استفسر في الجرح فذكر ما لا يسقط العدالة"، وظاهر هذا الصنيع يخالف ما سبق في "حد العدالة"، وقد ساق في الموضع الثاني كلاما طويلا صرح فيه برد الحكم إلى العالم وما يقوى في نفسه قبولا وردا لرواية مرتكب خوارم المروءة، وهو كلام منقول بمعناه عن الباقلاني أيضا[17]

الخاتمة:

إذا حاول شخص ضبط شروط الخلو من خوارم المروءة، فلن يكون قادرًا على تحقيق ذلك بسهولة، وذلك لسببين رئيسيين:

الأول: أن خوارم المروءة تعود إلى العرف والعادة والزمان والمكان، مما يجعل من الصعب تحديدها أو تثبيتها وفق قاعدة ثابتة.

الثاني: أن تقييم خوارم المروءة يختلف من ناقد لآخر، وكذلك يتفاوت الحكم عليها حسب الشخص الذي ارتكب شيئًا منها.

في الواقع، لا يكاد يُوجد راوٍ ضعُف أو رُدّت روايته بسبب خرق واحد من خوارم المروءة فقط. بل غالبًا ما يكون الطعن في الرواية نتيجة لتضافر سبب آخر، مثل فقدان العدالة أو ضعف الضبط، أو غيرها من الأسباب التي تؤدي إلى الطعن عند العلماء المتخصصين.

ولكي نصل إلى استنتاج صحيح في هذه القضية، لا ينبغي لنا الاكتفاء بالجانب النظري فقط، بل يجب تطبيق هذه القواعد عمليًا على الرواة. فالتطبيق العملي هو أفضل وسيلة لفهم القواعد النظرية بشكل أعمق، ومن خلاله يظهر مراد النقاد فيما وضعوه وأصلوه وأسسوه

الهوامـــــــــش:

1. شرح الألفية للعراقي (111/1)، وفتح المغيث للسخاوي (96/1).
2. مقاييس اللغة لابن فارس، باب: عدل (4/ 246).
3. نزهة النظر (ص: 68).
4. الأشباه والنظائر (ص: 384).
5. سبل السلام (4/ 129).
6. العين للفراهيدي (299/8)، مختار الصحاح لزين الدين الرازي (ص: 292).
7. شرح حدود ابن عرفة للرصاع (ص: 591).
8. معجم مقاليد العلوم (ص: 208).
9. المصباح المنير (446/8).
10. تسهيل النظر وتعجيل الظفر (ص: 30).
11. مدارج السالكين (351/2).
12. روضة العقلاء (ص: 232).
13. عدالة الشاهد في القضاء الإسلامي لشويش هزاع المحاميد (ص: 356، 357).
14. جرح الرواة وتعديلهم لمحمود عيدان الدليمي (ص: 108).
15. الشرح الممتع على زاد المستقنع (108/11).
16. معرفة علوم الحديث للحاكم (53)
17. انظر: الكفاية للخطيب (272/1-273) و(344/1-345)